

الكتاب

السنة الأولى

الجزء السابع

المجلد الثاني

جمادى الأولى ١٣٦٥

مايو ١٩٤٦

أجوزة السفر في العصور الإسلامية

للأستاذ ميخائيل عواد — بغداد

أجزاء السفر في العصور الإسلامية

للأستاذ ميعائيل عواد — بغداد

١ — تمهيد

من أخطر الأمور التي تهدد كيان بلدا ما ، أو مملكة ما ، تسرب الغرباء إليها خلسة ، وتغلغلهم في أتحاشها ، واستقصاؤهم خفاياها ، وكشفهم عن أسرارها . فكم من دولة ابتليت بهذا البلاء ، فذهبت ضحية هذا الأمر في العصور القديمة والحديثة ! وقد تنبأت الحكومات منذ قديم الزمان إلى أضرار مثل هذا الدخول غير المشروع ، فعمدت إلى اتخاذ شيء سمي بـ « الجواز » يحمله من يدخل بلداً أجنبياً . والامر جار اليوم على هذه السنة في كافة بلدان العالم مع الاختلاف في شدة التحذر والتيقظ . و « الجواز » في اللغة هو « صك المسافر ، جمعه أجوزة . يقال : خذوا أجوزكم أي صكوك المسافرين لئلا يتعرض لكم ^(١) » .

وكنّا في أثناء المطالعة قد وقفنا على جملة من الأخبار بصدده هذه الأجوزة في العصور الإسلامية السالفة ، وددنا تقديمها إلى القراء في هذه المقالة .

٢ — صيغة الجواز

شرح ذلك القلقشندي ^(٢) (المتوفى سنة ٨٢١ للهجرة) في عرض كلامه على المكاتب . قال في أوراق الجواز ^(٣) : « هي المعبر عنه في زماننا بأوراق الطريق . قال في (التشيف) تكون ورقة الطريق في ثلاثة أوصال في قطع العادة ^(٤) ، يكتب في أعلاها سطر واحد ، صورته : (ورقة طريق على يد فلان بن فلان الفلاني) لا غير . ثم يخلى بيت

(١) تاج العروس ، وأساس البلاغة في مادة (ج وز) .

(٢) صبح الأعشى (٧ : ٢٣١ — ٢٣٣) .

(٣) وصفه للجواز يمثل ما كان جارياً في عصر المماليك بمصر .

(٤) قطع العادة : وهو القطع الصغير ، وفي هذا القطع تكتب عامة المكاتب ، مما يكتب به لأرباب السيوف والأقلام على اختلاف مقاديرهم ، وتبين مراتبهم في الرتبة والفضة . أظن صبح الأعشى (٢ : ٤٧٦ و ٦ : ١٩١) .

العلامة تقدير شبر ويكتب في بقية ذلك الوصل قبل الوصل الثاني بأربعة أصابع مطبوعة
 بغير بسملة : (رسم بالأمر الشريف العالي المولوي السلطاني الملكي الفلاني — أعلاه
 الله تعالى وشرفه وأنفذه وصرفه — أن يمكن فلان الفلاني) . وتذكر ألقابه إن كان
 أميراً ، أو متعماً كبيراً ، أو ممن له قدر ، أو له ألقاب معهودة ، أو غير ذلك بحسب
 ما يقتضيه الحال (من التوجه إلى جهة قصده والعود ، ويحمل على فرس واحد أو أكثر
 من خيل البريد المنصور من مركز إلى مركز على العادة متوجهاً وعائداً) ، فإن كان
 متميزاً بالمقدار كتب : (ويعامل بالإكرام والاحترام ، والرعاية الوافرة الأقسام ، فليعتمد
 ذلك ويعمل بحسبه ، من غير عدول عنه بعد الخط الشريف أعلاه الله تعالى أعلاه) .
 قال : وما تقدم من كتابة أنه يمكن من التوجه والعود ، هو فيما إذا كان عائداً ورسم
 بتمكينه من العود ، وإلا فيكتب (أن يمكن من التوجه إلى جهة قصده) . فإن كان قد
 حضر إلى الأبواب وهو عائد ، فالأحسن أن يكتب فيه (أن يمكن من العود إلى جهة
 قصده) . وكذا (ويعامل بالإكرام والاحترام) لا يكتب إلا لأمر ، أو ذي قدر كبير ،
 فإن كان غيره كتب بدله (مع الوصية به ورعايته) ونحو ذلك . وإن رسم له بنفقة ،
 كتب بعد ذكر خيل البريد : (ويصرف له من النفقة في كل يوم كذا وكذا درهماً)
 خلا الأماكن المرسوم بإيصالها . وذلك أن بالطرقات أما كن لا يصرف فيها شيء الآن ،
 فيحتاج إلى أن تستثنى ، وكانت قبل ذلك تعين ، وهي : بليس (١) وطفيس (٢)
 وأربد (٣) وغيرها . ثم كثرت عن التعداد ، فصار يكتب كذلك . ثم قال : وما ينه
 عليه هو أن صاحب ورقة الطريق إن كان من محاليلك النواب أو رسل أحد من أكابر
 البلاد ذكر فيه بعد ذكر ما يليق به من الألقاب : (فلان مملوك فلان أو رسول فلان)
 وتذكر ألقاب مخدميه التي كوتب بها اختصاراً . ولا تذكر نعوته وعلى يد من رسم
 بنفيه ، كتب : (أن يمكن الأمير فلان الدين فلان من التوجه بحجة فلان البريد بالآبواب
 الشريفة أو أحد النقباء بالباب الشريف ليوصله إلى المكان الفلاني) ، ويحمل على كذا
 وكذا فرساً من خيل البريد المنصور (إن كان قد رسم له بشيء من خيل البريد
) (ويحمل البريد على كذا من خيل البريد المنصور) أو (ويحمل النقيب على فرس واحد

(١) بليس : « يكسر الياءين وسكون اللام ولاء وسين مهبلية : مدينة بينهما وبين قسطنطين
 مصر عشرة فراسخ على طريق الشام » (معجم البلدان ١١ : ٧١١٣ : طبعه بوستفيلد) .
 (٢) طفيس : من توأحي الأسماء الشرقية يحصر . ذكرها ابن الجيطان في « التختة السنية
 بأسماء البلاد المصرية » (ص ٣٦ : يولاق سنة ١١٩٨) . (٣) أربد : « بالفتح ثم السكون
 والباء الموحدة : قرية بالأردن قريب طبرية » (معجم البلدان ١١ : ١١٨٤) .

من خيل الكراء من ولاية إلى ولاية على العادة في ذلك ، ويمكن البريدي إن كان بريدياً ، أو التقيب إن كان تقيماً من العود إلى الباب الشريف) ثم يكمل بنسبة ما تقدم . وإذا فرغ من صورته كتب بعد ذلك (إن شاء الله تعالى) ، ثم التاريخ والمستند على العادة » .

ثم واصل كلامه بقوله : « قال في (التقيف) : والمستند في أوراق الطريق أحد ثلاثة أمور : إما خط كاتب السر ^(١) ، وهو الغالب ، أو رسالة الدوادار ^(٢) ، وهو كثير أيضاً ، أو إشارة نائب السلطان ^(٣) إن كان ثم نائب ، وهو نادر . فإن كان بخط كاتب السر ، كتب على الهامش من الجانب الأيمن سطر واحد يكون آخره يقابل السطر الأول الذي هو رسم بالأمر الشريف . وهو (حسب المرسوم الشريف) . وكذا إن كان بإشارة النائب ، كتب سطران على الهامش المذكور آخرهما يقابل أول السطر الأول (بالإشارة العالية) ... قال : وفي هاتين لا يكتب في ذيلهما بعد التاريخ سوى الحسبة لا غير . وإن كان رسالة الدوادار ، كتب على الهامش (حسب المرسوم الشريف) فقط ، وكتب تحت التاريخ سطران هما : (رسالة المجلس العالي الأميري الفلاني فلان

(١) كاتب السر : أفاض الفلقشندي الكلام على هذه الرتبة (صبح الأعشى ١ : ١٠١ - ١١٠ و ٥ : ٤٦٤ و ١١ : ٢٩٤ - ٣١٦ و ١٢ : ١٨٨ - ١٩٠) فيما قاله : « كاتب السر ، وهو صاحب ديوان الإنشاء ، ووظيفته قراءة الكتب الواردة على السلطان وكتابة أجوبتها ، وأخذ خط السلطان عليها وتسفيرها ، وتصريف المراسيم وروداً وصدوراً ، والجلوس لقراءة القصص بدار العدل » .

« أما رفعة محله وشرف قدره ، فأرفع محل وأشرف قدر ، يكاد أن لا يكون عند الملك أخص منه ولا أزم لمجاسته ، ولم يزل صاحب هذا الديوان معظماً عند الملوك في كل زمن ، مقدماً لديهم على ما عده ، يلقون إليه أسرارهم ، ويخصونه بخفايا أمورهم ، ويطلعونه على ما لم يطلع عليه أخص الأخصاء من الوزراء والأهل والولد ، وناهيك برتبة هذا محلها » .

(٢) الدوادار : قال الفلقشندي (صبح الأعشى ٥ : ٤٦٢ ، وانظر أيضاً ٤ : ١٩) : « هو لقب على الذي يحمل دواة السلطان أو الأمير أو غيرها ، ويتولى أمرها مع ما ينضم إلى ذلك من الأمور اللازمة لهذا المعنى من حكم وتنفيذ أمور وغير ذلك بحسب ما يقتضيه الحال ، وهو مركب من لفظين ، أحدهما عربي وهو الدواة ، والمراد التي يكتب منها ، والثاني فارسي وهو دار ، ومعناه مسك ، ويكون المعنى (مسك الدواة) » .

(٣) نائب السلطان : عرفه الفلقشندي بقوله (صبح الأعشى ٥ : ٤٥٣ ، وراجع أيضاً ٤ : ١٦ - ١٨) : « هو لقب على القائم مقام السلطان في عامة أموره أو غالبها ... ويطلق هذا اللقب في العرف العام على كل نائب عن السلطان أو غيره بحضرته أو خارجاً عنها في قرب أو بعد ، إلا أن النائب عن السلطان بالحضرة يوصف في عرف الكتاب بالكافل ؛ فيقال (النائب الكافل) وفي حالة الإضافة (كافل الممالك الإسلامية) ... » .

الدوادار المنصوري أدام الله تعالى نعمته) ، ثم الحسيلة » .

٣ - متولي الجواز

وقفنا على خبر شخص عراقي واحد ممن تولى أمر الأجوزة في بغداد ، ذكره ابن الساعي (المتوفى سنة ٦٠٦ هـ) في جملة من توفي من الأعيان في سنة ٦٠٣ للهجرة . قال : يوسف بن القايني حاجب السور ، متولي الجواز ، توفي في عاشر المحرم وكان مشكوراً (١) .

٤ - متى اتخذت الأجوزة في ديار المشرق

يظهر من سياق الروايات التاريخية أن أجوزة السفر لم تكن متخذة في المائة الثانية (٢) للهجرة في ديار المشرق . وأفصح نبأ في هذا الشأن ما ورد في ترجمة المؤمل ابن أميل بن أسيد الحاربي ، وهو شاعر كوفي من مخضرمي شعراء الدولتين الأموية والعباسية ، وكانت شهرته في العباسية أكثر . روى أبو الفرج الأصفهاني « ... قال : حدثني المؤمل ، قال : قدمت على المهدي وهو بالري ، وهو إذ ذاك ولي عهد ، فامتدحته بأبيات ، فأمر لي بعشرين ألف درهم ، فكتب بذلك صاحب البريد إلى أبي جعفر المنصور وهو بمدينة السلام يخبره أن الأمير المهدي أمر لشاعر بعشرين ألف درهم ، فكتب إليه يعزله ويلومه ويقول له : إنما ينبغي أن تعطي بعد أن يقيم بياك سنة : أربعة آلاف درهم ، وكتب إلى كاتب المهدي أن يوجه إليه بالشاعر ، فطلب ولم يقدر عليه ، وكتب إلى أبي جعفر أنه قد توجه مدينة السلام ، فأجلس قائداً من قواده على جسر النهر وان أمره أن يتصفح الناس رجلاً رجلاً ، فجعل لا يمر به قافلة إلا تصفح من فيها . ومرت به القافلة التي فيها المؤمل ، فتصفحهم ، فلما سأله من أنت ؟ قال : أنا المؤمل بن أميل الحاربي الشاعر أحد زوّار الأمير المهدي ، فقال : إياك طلبت . قال المؤمل : فكاد قلبي أن ينصدع خوفاً من أبي جعفر ، فقبض عليّ وأسأمني إلى الربيع ، فأدخلني إلى أبي جعفر ، وقال له : هذا الشاعر الذي أخذ من المهدي عشرين ألفاً قد ظفرنا به ، فقال : أدخلوه إليّ ، فأدخلت إليه (٣) »

(١) الجامع المختصر (٩ : ٢٠٧) ؛ بتحقيق الدكتور مصطفى جواد ، بغداد : سنة ١٩٣٤ .

(٢) أما في أيام الجاهلية ، فقد وصل إلينا بعض الأنباء وهي تخبر بوجود شيء له صلة بالأجوزة عرف يوم ذاك بـ « الأذن بدخول البلد » ، انظر ذلك في كتاب « الإكليل » للهمداني : (٨ : ٣٣ ، ٣٤ ، ٣٥ ؛ طبعة الأب أنستاس ماري الكرملي ، بغداد سنة ١٩٣١) .

(٣) الأغاني (١٩ : ١٤٧ ؛ طبعة الساسي) .

وأنت راء في هذا الخبر عسر الطريقة في الوقوف على الشخص المطلوب، فلو كان أمر الأجوزة جارياً لما عمدوا إلى هذا العمل الشاق .

والظاهر أن الحال درج حتى النصف الأول من المائة الثالثة للهجرة . فإن أحد الرحالين (١) المسلمين عجب من وجود أجوزة السفر في بلاد الصين، واعتبره شيئاً جديداً غربياً لا عهد له به (٢) .

فما رواه في هذا الشأن أن « من أراد سفراً من بعضها إلى بعض (أي من مدينة في الصين إلى مدينة أخرى) ، أخذ كتابين من الملك ومن الخصي . أما كتاب الملك فللطريق باسم الرجل واسم من معه ، وكَم عمره وعمر من معه ، ومن أي قبيلة هو . وجميع من بلاد الصين من أهلها ومن العرب وغيرهم لا بد لهم أن ينتموا إلى شيء يعرفون به . وأما كتاب الخصي فبالمال وما معه من المتاع ، وذلك لأن في طريقهم مشايخ ينظرون في الكتابين ، فإذا ورد عليهم الوارد كتبوا : ورد علينا فلان بن فلان الفلاني في يوم كذا وشهر كذا وسنة كذا ومعه كذا ، لئلا ينهب من مال الرجل ولا من متاعه شيء ضائعاً . فمتى ما ذهب منه شيء أو مات علم كيف ذهب ، ورُدَّ عليه أو على ورثته من بعده (٣) » .

٥ — أجوزة السفر في بلدانه الشام والأطراف

اتتهت إلينا بعض الأنباء عن الأجوزة في ديار الإسلام في النصف الثاني من المائة الثالثة للهجرة . ومن أفصح ما ورد في هذا الصدد الخبر الذي جاء في سيرة المعتضد بالله الخليفة العباسي (٢٤٢ — ٢٨٩ هـ) ، وكان شهماً عاقلاً ظاهر الجبروت ، ولي الدنيا خراب ، والغور مهمل ، فقام قياماً مرضياً حتى عمرت مملكته ، وكثرت الأموال ، وضبطت الثغور .

حكى القاضي المحسن التنوخي (المتوفى سنة ٣٨٤ هـ) قال : « حدثني أبي عن أبي محمد بن حمدون (٤) ، قال : كنت بحضرة المعتضد ليلة على شرب ، إذ جاءه كتاب

(١) سلسلة التواريخ ، من تصنيف سليمان التاجر وأبي زيد السيرافي ، من أبناء المائة الثالثة للهجرة (٢ : ٤٢ — ٤٣ ؛ طبعة رينو ، باريس ١٨١١) .

(٢) الحضارة الإسلامية في القرن الرابع الهجري لمر (٢ : ٢٣٤ — ٢٣٥) .

(٣) سلسلة التواريخ (٢ : ٤٢ — ٤٣) .

(٤) كان نديم المعتضد بالله وخاصة ، ومن يأنس به في خلواته .

فقرأ وقطع الشرب وتنقص به ، واستدعى عبيد الله بن سليمان (١) ، فأحضر للوقت ، وقد كاد يلف وظن أنه قد قبض عليه ، فرمى بالكتاب إليه فإذا هو كتاب صاحب خبر السرِّ بقزوين إليه يقول : إن رجلاً من الديلم وجد بقزوين وقد دخلها متكرراً . فقال لعبيد الله ، اكتب الساعة إلى صاحبي الحرب والخراج وأقم قيامتهما وتهديهما عني بالقتل لم تم هذا ؟ وتشدد في الإنكار ، وطالبهما بتحصيل الرجل ولو من تخوم الديلم ، وأعلمهما أن دمه ما مرتين به حتى يحضرا به ، وارسم لهما أن لا يدخل البلد مستأنفاً أحد ولا يخرج إلا بجواز ، حتى لا تتم حيلة لأحد من الديلم في الدخول سرّاً ، وأن يزيدا في الحرس واليقظ ، ونفذنا الناس إليهم ، وأفرط في التأكيد . فقال عبيد الله : السمع والطاعة ، أمضي إلى داري وأكتب . فقال : لا ، اجلس بمكانك واكتب بخطك واعرض علي . قال : فأجلسه وعقله ذاهل ، فكتب ذلك وعرض عليه ، فلما ارتضاه دعا بخريطة (٢) إلى حضرته فجعلت الكتب فيها وأنفذها ، وقال لعبيد الله : أنفذ معها من يأتيك خبر وصولها النهر وانصرف . فنهض عبيد الله ودعا المعتضد إلى مجلس شربه وكأنه قد لحقه تعب عظيم ، فاستلقى ساعة ثم عاد يشرب . فقلت له : يا أمير المؤمنين تأذن في الكلام ؟ فقال : نعم . فقلت : كنت على سرور طيب ، فورد خبر قد كان يجوز أن تأمر فيه غداً بما أمرت به الساعة ، فضيقت صدرك وقطعت شربك ، ونقصت على نفسك ، وروعت وزيرك وأطرت عقول عياله وأصحابه باستدعائه في هذا !

(١) عبيد الله بن سليمان بن وهب بن سعيد ، وزير المعتضد والمعتضد . قال ابن الطقطقي (الفخري في الآداب السلطانية ص ٣٠١ — ٣٠٢ ؛ طبعة أهلوت) : « كان عبيد الله من كبار الوزراء ومشايخ الكتاب ، وكان بارعاً في صناعته حاذقاً ماهراً ليلاً جليلاً ، مات في سنة ثمان وثمانين ومائتين » . وقال في مواطن أخرى (الفخري ٢٩٢ — ٢٩٦) : « وكان بنو وهب من رؤساء الناس وحذاقهم وفضلائهم وكرمائهم . وكانت دولتهم ناضرة وأيامهم مشرقة ، والأدب في زمانهم قائم المواسم ، والكرم واضح المعالم ، وكانوا نصارى ثم أسلموا وخدموا في الدواوين حتى آلت بهم الحال إلى ما آلت » .

(٢) خريطة : جمع خرائط ، وهي على ما في معاجم اللغة (مادة خ ر ط) : « وعاء من آدم وغيره يشرح على ما فيه . وقد أخط الخريطة إذا أخرجها . وقال الليث في كتاب العين : الخريطة مثل الكيس مشرج ، من آدم أو خرق [أو ليف هندي أو خيش] ويتخذ ما شبه به لكتب العمال فيكتب بها » . والمكلف أمر الخرائط ، يسمى « صاحب الخريطة » ، كما كان للخرائط ديوان خاص ، يسمى « ديوان الخرائط » ، وكانت الخرائط في بعض الأحيان تربط بالمنطق وتشد على الأوساط ، وكانت تحلق بحلقات وتنفذ إلى أصحابها . ومن أصناف الخرائط : خرائط السكر ، وخرائط المال ، وخرائط الموكب ، وخرائط خرسانية ، وخرائط بندارية ، وخرائط سود وخرائط صفر وغيرها .

الوقت المنكر حتى أمرته بهذا الذي لو أخرته إلى غد لكان جائزاً . فقال : يا ابن حمدون ليست من مسائلك ، ولكننا أذننا لك في الكلام . إن الديلم شرأمة في الدنيا وأتهم مكرراً وأشدهم بأساً وأقوامهم قلوباً ، ووالله لقد طار عقلي فزعاً على الدولة من أن يتطرق إليهم دخول قزوين سرّاً ، فيجتمع فيها منهم عدة يوقعون بمن فيها ويهلكونها وهي الثغر بيننا وبينهم ، فيطول ارتجاعها منهم ، ويلحق الملك من الضعف والوهن بذلك أمر عظيم يكون سبباً لبطلان الدولة . وتخيلت أنني إن أمسكت عن التدبير ساعة أن يفوت ، وأنهم يخيؤون على قزوين . ووالله لو ملكوها لنبغوا علي من تحت سريري هذا ، واحتواوا على دار المملكة ، فما هنائي الشرب ولا طابت نفسي بمضي ساعة من زماني فارغة من تدبير عليهم ، فعملت ما رأيت » . (١)

ومن أخبار الأجوزة في هاتيك الديار ، أن السلطان عضد الدولة البويهبي (المتوفى سنة ٣٧٢ هـ) ، أحدث في المائة الرابعة للهجرة — لأول مرة نظام مراقبة الأبواب في مدينة شيراز عاصمة بلاده ، حتى قال البشاري في حقها « . . . ومنع الخارج منه إلا بجواز ، وحبس الداخل والمجتاز . . . » (٢)

وكانت سنة سبعمائة للهجرة مشحونة بالأحداث الجسام ، ففي « مستهل صفر [من هذه السنة] ، وردت الأخبار بقصد التتر بلاد الشام ، وأنهم عازمون على دخول مصر فارتعج الناس لذلك وازدادوا ضعفاً على ضعفهم ، وطاشت عقولهم وألباهم ، وشرع الناس في الهرب إلى بلاد مصر والكرك والشوبك والحصون المنيع ، فبلغت الحمارة إلى مصر خمسمائة ، وبيع الجمل بألف ، والحمار بخمسمائة . وبيعت الأمتعة والثياب والمغلات بأرخص الأثمان . وجلس الشيخ تقي الدين بن تيمية في ثاني صفر بمجلسه في الجامع ، وحرض الناس على القتال ، وساق لهم الآيات والأحاديث الواردة في ذلك ، ونهى عن الإسراع في الفرار ، ورغب في إنفاق الأموال في الذب عن المسلمين وبلادهم وأموالهم ، وأن ما ينفق في أجرة الحرب إذا أفق في سبيل الله كان خيراً ، وأوجب جهاد التتر حتماً في هذه الكرة ، وتابع المجالس في ذلك ، ونودي في البلاد . لا يسافر أحد إلا بمرسوم وورقة ، فتوقف الناس عن السير وسكن جاشهم . . . » (٣)

(١) نشوار المحاضرة (١ : ١٥٤ - ١٥٥) .

(٢) أحسن التقاسيم (ص ٢٩ : ٤ ؛ طبعة دي خويه في لندن) .

(٣) البداية والنهاية لابن كثير (١٤ : ١٤) .

٦ - أجوزة السفر في الديار المصرية

كان بمصر منذ أول العصر الإسلامي ، نظام دقيق للأجوزة المتخذة للانتقال الداخلي من مدينة إلى أخرى في الديار المصرية .

وقد وقفنا على جوازين داخلين ، كتبنا بالعربية على ورق البردي ، يرتقي تاريخهما إلى أوائل المائة الثانية للهجرة ، كتبهما بعض عمال الأمير عبيد الله بن الحبحاب^(١) حين إمارته على مصر .

ويعتبر الجواز الأول منهما خروم كثيرة ، لتقدم عهده ولتأثير عوامل التلف الأخرى عليه ، إلا أن المستشرق « جرهمان » توصل بالبحث والاستنتاج إلى ملء بعض ما ذهب من ألفاظ النص الأصلي . وهذا نص الجواز بحسب قراءة « جرهمان »^(٢) له (أنظر صورته) :

١ بسم الله الرحمن الرحيم

٢ هذا كتب من فلان بن فلان عامل الأمير عبيد الله بن الحبحاب على أعلا

٣ اشمون لشنوده بن

٤ مداهره القمر ؟ من أهل مدينة اشمون

٥ اني أذنت لك عطط ماس الصمد واسم ١١ .

٦ لوفاجزيتة ومعيشته واجلته خمسة اشهر

٧ من مستهل شعبان سنة ثلث ومئة الى انسلخ

٨ ذي الحجة من سنة ثلث ومئة وطبع

٩ د . فمن لقيه بعد الاجل الذي اجلته

١٠ فليسده الى مدينة والسلم على من اتبع الهدى

١١ وكتب سعيد في شعبان سنة ثلث ومئة

(١) عبيد الله بن الحبحاب ، خلف حيان بن شريح على إدارة المال في مصر منذ سنة ١٠٢ إلى ١١٦ للهجرة . وتلقبه بلقب « أمير » يدل بوضوح على أنه لم يكن متولي خراج مصر وحسب ، بل كان حاكماً عليها . راجع :

Adolf Grohmann : Arabic Papyri in The Egyptian Library.
(Cairo, 1938 Vol. III. P. 123.) .

(٢) المرجع السابق الذكر (ص ١١٨) .

الله و

—

أما الجواز الآخر ، فإن ما أصابه من تلف كان أقل من سالفه . ولعل أدل ما ورد فيه في هذا الباب ما كان يتميز به حامله من علامات فارقة في جسمه . وإليك نصه نقلا عن « جرهمان » أيضاً .^(١)

١ بسم الله الرحمن الرحيم

٢ هذا كتاب من عبد الله بن عبيد الله عامل

٣ الأمير عبيد الله بن الحجاب على اعلا اشمون

٤ لقسطنطين ببسطاس شاب ابط بخده أثر وبعنته خالين

٥ سبط من أهل بسقنون باهه من اعلى اشمون انى

٦ اذنت له أن يعمل باسفل اشمون لوفاء جزيته

٧ والتماس معيشته واجلته شهرين من مستهل ذي الحجة

٨ الى انسلخ المحرم سنة ست عشرة ومائة فمن لقيه

٩ من عمال الأمير أو غيرهم فلا يعترض له في ذلك

١٠ من الاجل الا بخير والسلام على من اتبع الهدى

١١ وكتب طليق في مستهل ذي الحجة تمام سنة

١٢ اثنتى عشرة ومائة

الله و

عبد الله

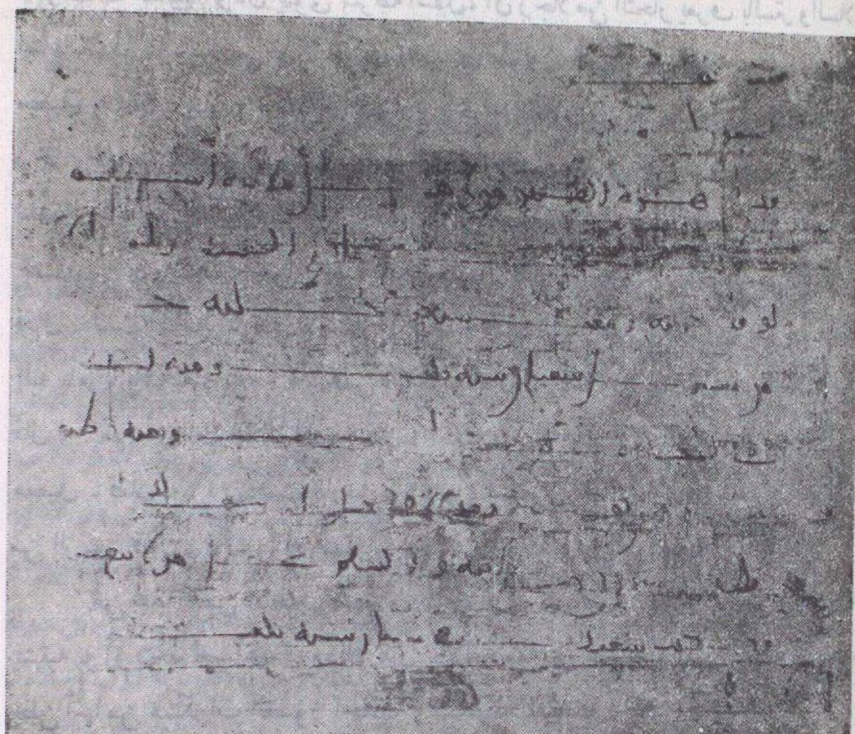
وكان بنو طولون يبالبغون في العناية بهذا الأمر ، فلا يجوز للرجل أن يخرج من مصر على عهدهم إلا بجواز^(٢) .

وقد وقفنا على جملة نصوص وأخبار في ذكر الأجوزة بالديار المصرية ، وكلها ترتقي إلى أواخر المائة الثالثة للهجرة ، رواها أبو محمد عبد الله بن محمد المديني البلوي^(٣) في سيرة أحمد بن طولون صاحب الديار المصرية والشامية والثغور (المتوفى سنة ٥٢٧ هـ)

(١) المرجع السابق الذكر (ص ١٢٠ - ١٢١) .

(٢) المغرب في حلى المغرب لابن سعيد (ص ٥٢ ؛ طبعة فولرز ، برلين سنة ١٨٩٤) .

(٣) ألفه في الثالث الثاني من المائة الرابعة للهجرة . وقد عني بتحقيقه والتعليق عليه محمد كرد علي (دمشق ، سنة ١٩٣٩) .



قال البلوي : « . . . فراسله ^(١) في أن يكتب له جوازاً ليخرج عن البلد ، فتغم ذلك أحمد بن طولون منه ، ليربح قلبه منه ومن دالته عليه ، فكتب له الجواز » ^(٢) .
 وقال في موطن آخر : « وأنفذ (أحمد بن طولون) ^(٣) معه من يشيعه ، وكتب له جوازاً وكتباً إلى سائر أعماله ، يأمر أصحابه بها بتلقيه وتشيعه وخدمته . . . » ^(٤) .
 وقال في نبأ آخر : « فلما علم عيسى (بن يارجوخ) أنه (أن أحمد بن طولون) قد علم بمقالاته فيه ^(٥) ، سألته أن يطلقه إلى طرسوس خوفاً منه وحياء من خطئه عليه ، ففعل ووصله بمال جزيل ، وكتب له جوازاً . . . » ^(٦) .
 ومن أطرف ما ورد في هذه السيرة من أخبار الأجوزة وصفاتها ، قوله :

- (١) الكلام على موسى بن طولون حينما راسل أخاه أحمد بن طولون .
- (٢) سيرة أحمد بن طولون (ص ٤٩) .
- (٣) أي مع القطان الطالقاني ، الذي بعث به الموفق إلى القاهرة ليتجسس له أخبار ابن طولون .
- (٤) سيرة أحمد بن طولون (ص ١٣٨) .
- (٥) أي ما قاله عيسى بن يارجوخ في تقييح أحمد بن طولون .
- (٦) سيرة أحمد بن طولون (ص ١٥٤) .

« وحدث العجيفي وكان يتولى شرطة أسفل، أن رجلاً من التجار يعرف بالستر والسلامة ابتاع خادماً مما يبيع من تركه وكيل أحمد بن طولون الذي قبض عليه، المعروف بابن مفضل، بمائتي دينار، وأنه أخذ جوازاً وخرج بالغلام إلى الشام، يؤمل في بيعه هناك ربحاً، فلما بلغ العريش، وكان بها وال يعرف بحبيب العرفي قد نصبه أحمد بن طولون ليتأمل ما يرد من الكتب ونقيس الأمتعة إلى القسطاط، فقرأ الجواز، وقال: قد كان يجب أن يحكى في هذا الجواز حلية هذا الخادم. فقال الرجل: أنا اشتريته من الواسطي فقال: لست أطلقه إلا بعد الاستئثار^(١) فيه. وكتب إلى أحمد بن طولون يخبره، فكتب إليه يأمره بإشخاصه إليه، فأشخص التاجر والغلام. فلما وافى وأدخل مع الغلام إليه، قال له: من أين لك هذا الخادم؟ قال: ابتعته من الواسطي كاتبك مما باعه من تركه ابن مفضل. فقال له: أين كنت عازماً به؟ قال: أستقري به البلدان حتى أجد فيه ما أومله من الربح. فقال: اكتبوا له جوازاً وحلوا فيه الخادم، وأطلقوا سبيله^(٢) ».

فمن هذا النص الأخير يتضح أن «الجواز» كان يتضمن صفة الشخص وهيئته لئلا يشتبه به أو يتخذ لغير أهله، وذلك يدل دلالة لامة على عناية أولئك الأقدمين بأمور يظن أنها من مبتكرات العصور الحديثة ومستنبطات المدنية الحاضرة^(٣).

مخاض عمار

- (١) أي بعد المشاورة.
- (٢) سيرة أحمد بن طولون (ص ٢١٨ - ٢١٩).
- (٣) وإذا كان ما كتبه أبو العلاء المعري في رسالة الغفران (ص ٦٠ القاهرة ١٩٠٣) من أنباء وأخبار، مبعتها الخيال، فإننا نرى أنها لم تكن إلا صدى للوقائع والحقائق والآراء التي كانت تدور في خلد فيلسوف المعرة. ومن ذلك إشارته إلى ضرب فريد من «الأجوزة» لم يكن متخذاً بين ممالك الأرض وبلدانها بالنحو الذي وصفناه في هذا المقال، بل هي أجوزة ظريفة طريفة، نغني بها «أجوزة الدخول إلى الجنة». وقد اتخذ المتولي عليها مجلسه بياب الجنة، يحمر الأجوزة لمن رام دخولها من المستحقين وإليك كلام أبي العلاء في ذلك: «... فلما صرت إلى باب الجنة قال لي رضوان: هل معك من جواز؟ فقلت: لا. فقال: لا سبيل إلى الدخول إلا به، فبعلت بالأمر. وعلى باب الجنة من داخل شجرة صفصاف، فقلت: أعطني ورقة من هذه الصفصافة حتى أرجع إلى الموقف فأخذ عليها جوازاً. فقال: لا أخرج شيئاً من الجنة إلا بإذن من العلي الأعلى تقدس وتبارك...».